وجه اللجنة الخاصة للنظر بصحة الواقعة

وزير الدفاع: اتخاذ ما يلزم من إجراءات تضمن استقلالية التحقيق بـ «واقعة العسكري»

العسكري لم يتم حجزه بل تم استدعاؤه الإثنين الماضي واستدعي مرة أخرى الثلاثاء

لجنة التحقيق الخاصة المشكلة من هيئة القضاء العسكري تعمل بتعليمات ومتابعة مباشرة من الوزير

عمليات التحقيق والمحاكمات العسكرية المعمول بها تتم وفق نظم وإجراءات متبعة مع جميع العسكريين

الوزارة ترحب بأي دعوة توجه لها من اللجان المختصة في مجلس الأمة لتقديم كل الإيضاحات

5 نواب يطلبون تكليف لجنة «حقوق الإنسان» بالتحقيق في واقعة تعذيب مواطن

الشيخ أحمد الفهد

الرقيب: كرامات الناس وحريات المواطنين خط أحمر لا يمكن التعدي عليها

الطشة:لن نسمح بتكرار حادثة الميموني فأجهزة الدولة الحساسة يجب أن تكون بمعزل عن أي صراع

عبدالكريم الكندري: تشكيل لجنة تحقيق من «الدفاع» لا يكفا يد المجلس من التصدي لمثل هذه الاعتداءات

في الوقت الذي طالب فيه نواب بتكليف لجنة «حقوق الإنسان» بالتحقيق في واقعة تعذيب مواطن للوقوف على احداث الواقعة ومرتكبيها ،وجه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد أمس الأول الجمعة اللجنة الخاصة المشكلة من هيئة القضاء العسكري للنظر بصحة ملابسات واقعة التحقيق مع أحد العسكريين من منتسبي الجيش إلى سرعة اتخاذ ما يلزم من خطوات وإجراءات تضمن استقلالية عملية التحقيق الجارية وشفافيتها وسلامة نتائجها.

وقالت وزارة الدفاع في بيان صحفي إن الشيخ أحمد الفهد وجه أيضا بضمان سير أعمال هذه اللجنة – التي تم تشكيلها الخميس – وأدائها لمهامها على أكمل وجه مع منحها كل الصلاحيات التي من شأنها استجلاء حقيقة هذه الواقعة وتفاصيلها.

وأوضحت الوزارة أن العسكري الذي تم التحقيق معه لم يتم حجزه بل تم استدعاؤه يوم الاثنين الماضي كما تم استدعاؤه مرة أخرى يوم الثلاثاء الماضي لاستكمال إجراءات التحقيق لافتة إلى أن قدوم المذكور للتحقيق ومغادرته تما بواسطة سيارته الخاصة.

وذكرت أن لجنة التحقيق الخاصة المشكلة من هيئة القضاء العسكري تعمل بتعليمات ومتابعة مباشرة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع للنظر فيما ورد من ادعاءات حول تعرض العسكري لعمليات تعد وتعذيب وتجاوزات على القانون.

وشددت على صدور توجيهات وتعليمات مباشرة وواضحة من وزير الدفاع إلى لجنة التحقيق المختصة لاتخاذ كل الإجراءات تجاه جميع من يثبت تعديه أو تجاوزه للقوانين والنظم المعمول بها في عمليات التحقيق.

كما أكدت الوزارة أن تحريات القضية التي تمت مع العسكري هي في حوزة النيابة العامة لاستكمال تحرياتها في أحد جوانب قضية صندوق الجيش بناء على توجيهات وزير الدفاع الأربعاء.

وأشارت (الدفاع) إلى أن عمليات التحقيق والمحاكمات العسكرية المعمول بها تتم وفق نظم وإجراءات متبعة مع جميع العسكريين كما أنها تخضع لقانون الجيش منذ تأسيسه.

ورحبت الوزارة بأي دعوة توجه لها من اللجان المختصة في مجلس الأمة لحضور أعضاء لجنة التحقيق الخاصة المشكلة من وزير الدفاع لتقديم كل الإيضاحات حول سير إجراءات القضية والوقوف على ملابساتها بكل وضوح وشفافية فور انتهاء أعمالها.

وكان وزير الدفاع قد وجه الجهات المختصة في رئاسة الأركان العامة للجيش بتشكيل لجنة تحقيق خاصة للوقوف على صحة واقعة التحقيق مع ذلك العسكري وما تضمنته من ملابسات والتحقيق مع المعنيين في هذا المجال ومعرفة حقيقة الواقعة وتفاصيلها وذلك أيضا لحماية حقوق الأشخاص وضمانا لتحقيق العدالة ومحاسبة جميع من يثبت تقصيره أو تجاوزه في أداء مهام عمله المؤتمن عليه.

من جهتهم تقدم 5 نواب بطلب تكليف لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بالتحقيق في واقعة تعذيب مواطن.

وجاء في الطلب الذي تقدم به النواب: الدكتور حسن جوهر، ومهند الساير، والدكتور عبدالكريم الكندري، والدكتور عبدالعزيز الصقعبي، وعبدالله المضف، ما يلي3

نتقدم نحن الموقعون أدناه بطلب تكليف لجنة الدفاع عن حقوق الانسان للتحقيق في واقعة تعذيب مواطن، وذلك للوقوف على احداث الواقعة ومرتكبيها ولصون حرية الافراد وكراماتهم من الانتهاك و حمايتهم من التعدي والمعاملة الحاطة بالكرامة وفق ما نص عليه الدستور الكويتي في المادة 31 «لايجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة»، على ان تقدم تقريرها للمجلس في هذا الشأن خلال اسبوعين من تاريخ تكليفها.

من جهته شدد النائب محمد الرقيب، على أن «كرامات الناس وحريات المواطنين خط أحمر لا يمكن التعدي عليها وحادثة المواطن تركي العنزي من الممكن أن تتكرر مع آخرين خاصة أن بعض الأجهزة الأمنية لها سوابق لن ينساها تاريخ الكويت ومنها حادثة المرحوم بإذن الله الميموني لذلك نحن مع شفافية التحقيق وإعلان نتائجه».

وقال النائب مبارك الطشة «لن نسمح بتكرار حادثة الميموني مرة أخرى، فأجهزة الدولة الحساسة يجب أن تكون بمعزل عن أي صراع من شأنه أن يفقدها هيبتها لذلك لجان التحقيق لن تجدي نفعاً في مثل هذه الظروف، والواجب على وزير الدفاع إحالة الملف بكامله إلى النيابة العامة للتحقيق في القضية ولمحاسبة المتورطين في تعديهم على كرامات الناس».

من جهته، قال النائب عبد الكريم الكندري إن «تشكيل لجنة تحقيق من وزارة الدفاع والتحقيق من قبل النيابة العامة لما حصل مع المواطن تركي العنزي من انتهاكات لا يكفان يد المجلس من التصدي لمثل هذه الاعتداءات».

ودعا الكندري «لجنة حقوق الإنسان بمجلس الأمة التحقيق في هذه القضية كونها تمثل مساساً بحقوق وكرامة المواطنين التي ضمنها الدستور».

بجدول أعمال متخم يتضمن 12 بندا و39 فقرة

مجلس الأمة يستكمل خارطته التشريعية الثلاثاء

سيتدارس تقرير « التشريعية» بشأن تعديل قانون المحاكمات الجزائية فيما يتعلق بمدد «رد الاعتبار»

يبحث أيضا تقرير «المالية» بشأن تعديل «المناقصات العامة» فيما يتعلق بإلغاء الوكيل المحلي

تأسيس الشركة الكويتية للصناعات المتقدمة القابضة على طاولة أعمال المجلس

وجه رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون الدعوة لعقد جلسة عادية للنظر في جدول الأعمال والمتضمن 12 بندا و39 فقرة.

وأدرج على جدول الأعمال 15 رسالة واردة و25 شكوى، و26 تقريرا للجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين.

ووفقا للخارطة التشريعية المعتمدة من المجلس من المنتظر ان يناقش تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن تعديل قانون المحاكمات الجزائية فيما يتعلق بمدد رد الاعتبار، وتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تعديل قانون المناقصات العامة فيما يتعلق بإلغاء الوكيل المحلي، وتقرير لجنة شؤون النفط بشأن تأسيس الشركة الكويتية للصناعات المتقدمة القابضة.

ويتضمن جدول الأعمال مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد الحالي، بالإضافة إلى 3 طلبات مناقشة بشأن البديل الاستراتيجي والزيادة المفتعلة للأسعار وتسكين شواغر المناصب القيادية، وفيما يلي البنود:

البند الاول: التصديق على المضابط

التصديق على المضبطتين «1506 أ» بتاريخ 28/11/2023م ، «1506 ب» بتاريخ 29/11/2023م

البند الثاني:

مجلس الأمة

اولاً: كشف الأوراق والرسائل الواردة:

أدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء 15 رسالة واردة

ثانياً: كشف العرائض والشكاوى:

أدرج في كشف العرائض والشكاوى 25 شكوى

البند الثالث:

الأسئلة «تنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة»

البند الرابع:

الإحالات «حسب ما هو وارد في الكشوف المرفقة»

البند الخامس:

استقالة نائب رئيس ديوان المحاسبة.

البند السادس:

الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 31 / 10 /2023م.

«للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري»

البند السابع: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين.

البند الثامن: طلبات المناقشة

–طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها 11 يوليو 2023 لمناقشة البديل الاستراتيجي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

– طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها 11 يوليو 2023 لمناقشة مراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة ومراقبة أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية والغذائية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

– طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء لمناقشة تسكين شواغر المناصب القيادية والأسس والمعايير التي تتبعها في التعيينات لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

البند التاسع: تقارير اللجان

– التقرير السابع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن تكليف المجلس للجنة بدراسة قضية « ارتفاع الأسعار واستمرار موجة التضخم « والذي وافق عليه مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ 11 يوليو 2023.

البند العاشر: تقارير لجنة حماية الأموال العامة

– التقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة بشأن التقرير النصف السنوي الأول «من ا ابريل 2022 إلى 30 سبتمبر 2022» للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».

– التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة عن تقارير قضايا المال العام للسنوات 2020، 2021، 2022.

البند الحادي عشر:كتب الحكومة

– الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في نهاية السنة المالية 2019/2020

– كتاب موجه من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن التقرير نصف السنوي الأول للهيئة عن العام 2020/2021 والذي صدر ليغطي الفترة من 1 يناير 2020 حتى 30سبتمبر 2020، متضمنا حصرا لأنشطة وجهود الهيئة الفنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تضمنه كافة ما رصدته «نزاهة» خلال تلك الفترة من سلبيات ومعوقات وما تقترحه الهيئة من توصيات لإزالة أسباب تلك السلبيات والمعوقات.

البند الثاني عشر:ما يستجد من الأعمال.

عقد اجتماعه برئاسة السعدون

مكتب المجلس: إجراءات قانونية في المخالفات المالية والإدارية السابقة

أحمد السعدون

عقد مكتب المجلس اجتماعه الخميس برئاسة رئيس مجلس الأمة احمد السعدون .

وحضر الاجتماع نائب رئيس المجلس محمد براك المطير و أمين سر المجلس أسامة عيسى الشاهين ورئيس اللجنة المالية شعيب شباب المويزري ورئيس اللجنة التشريعية مهند طلال الساير ورئيس لجنة الأولويات عبدالله فهاد العنزي وأمين عام مجلس الأمة خالد بوصليب ورئيسة قسم مكتب المجلس الدكتورة حنان الدغيشم.

واطلع مكتب المجلس على تقرير لجنة التحقيق في أبرز التجاوزات والمخالفات الدستورية والقانونية والمالية والإدارية التي شابت بند المصروفات الخاصة في الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس الأمة عن السنوات المالية من ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ولغاية السنة المالية ٢٠٢١ / ٢٠٢٢، متضمنا أهم النتائج والتوصيات.

كما اطلع المكتب على تقرير لجنة في التجاوزات القانونية والإدارية التي شابت أعمال قناة مجلس الأمة " تلفزيون المجلس" منذ تأسيسها وحتى السنة المالية ٢٠٢١ / ٢٠٢٢.

واطلع المكتب على المخالفات المالية والقانونية التي شابت إجراءات تأسيس قناة مجلس الأمة " تلفزيون المجلس" خلال السنتين الماليتين ٢٠١٤ / ٢٠١٥ و ٢٠١٥ / ٢٠١٦.

واطلع مكتب المجلس على تقرير لجنة التحقيق بشأن الملاحظات الإدارية والمخالفات المالية والتجاوزات القانونية التي شابت قرارات الشعبة البرلمانية كما هو ثابت في حسابات وسجلات الأمانة العامة لمجلس الأمة للسنوات المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ولغاية السنة المالية ٢٠٢١ / ٢٠٢٢.

وقرر مكتب المجلس تكليف الأمانة العامة بإتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة وفقا لما نصت عليه المادة رقم " ١٤ " من القانون رقم " ١٧ " لسنة ١٩٦٠ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والمادة رقم " ١٨ " من القانون رقم " ١ " لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة.